

في الامور التي هي في
الدين والسياسة
والعلم والادب
والفنون والاعمال
والصنائع والاسرار
والايمان والعبادة
والنعمات والبركات
والرحمة والشفقة
والعفو والصفح
والغفران والعتق
والبراءة والبراءة
والبراءة والبراءة

ايضا مرسله واستاد هذا الخبر ثقات وابوعبيد لم يسمع من امير عندهم وعن
العرس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا علمت الخطية في الارض كان من فسادها
وكبرها وانى رتبة فانها تكثر ما كثر غاب عنها ومن غاب عنها فمبنيها ما كان
مفقد ها رقة ابودود من مائة غير ابن زياد الموصلي وهو مختلف فيه و
دوم هو وايضا من حديث ابوسعيد افضل النجاشي وكافة عند سلطان بن جابر
وطائفة من رتبة من اعظم النجاشي ورواه عن غريب ولا يعرفه غيره عن طريق ابن شهاب
ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اجمل افضل قال كلمة حق عند سلطان جابر وهو
الاصح واكثر ما مر من حديث ابوامية وفي السنة احدى ت قال المروزي قال في
عبدالله وانك كيف استخرجت ان تغيب سائر قال المروزي قد ذكرت ذلك لان
عبدالله قال لم لم تقوله فكان ولا اسرار من خدمه قال ابو عبد الله لا نزل الخبر
مكثان في الناس من يملك حين **فصل** والاشكال في ترك الواجب وفعل الحرام
واجب وفي ترك المندوب وفعل المندوب ذكره الامام جده وغيره في كتاب
ابن حنبل في اخر كتاب الامتنان وقاله ايضا في شرح القوي ما يصلح لكل مكلف
عنده دية وجب كالمعنى بالسهم والاختلاف في الحكم والعلاج لا يسلا لان تعارك
ذلك لمعززة اجواب والتقوية على العود ليس على الحكم والامتنان
لحاجج السلطان والمسلمين حسنة لانه يجوز ان يكون وارثا عند ذلك الاحتياج
على القسم والحق وما شئت في حق الرب والمعاصي فذلك صحيح ان كان
ومن تركه ما لم يزمه فعله ولا خذله في حق المبتدئين ظاهر وجب الاعا على
المقتضى في الحق والعدل ويترك على من ترك الاكثار المطلوب مع قدرته عليه
ولا يتكلم احد بسيف الامم سلطان وقادراة اجوز في القرب بالبر والعدل وغير ذلك
فالمعنى فيه اشياء وسلما او سيف يحجب الاحاد بشرط الضرورة والاقتضا على
قدوم الحاجج فانه احتياج الى العدل في ضروره السلاح كونه لا يبعد على الانكار
قال الشيخ ان ذلك يحتاج الى الامام لانه يؤيد في الامتنان وهيجات القضاة
وقيل لا يستتر على ذلك اذن الامام **فصل** ولا يتكلم احد على السلطان الا بحفظ
العدو وتخريفه في الامانة في الدنيا والآخره فان وجب في جميع بغض ذلك فذكر
الفاضل

فلا

قف

الفاضل وغيره والمكران لم يخف منه بالتحريف والخذل والاسقط وكان حكم ذلك
كغيره فلا حنبل اجمع ففعلها وبغداد في ثلاثة المراتق الى ابن عبد الله وسواها من
الامر قد تفاقم وقتا بعنوان اظهار القول بخلق الازن وغير ذلك ولا يرضى
بامر الله ولا سلطان الله فما ظهرهم في ذلك وقال حنبل في الاكثار يقتلهم ولا تخلفوا
بما امر الله ولا سلطان الله فما استشفوا عن المسلمين فما استشفوا وما وعدهم ودماء المسلمين معون
انظر في عاقبة امرهم واصبر يا حنبل مستريح برأ وبسب تراج من فاجر ولا ليس هذا
صواب هذا خلافا لانا قال المروزي سمعت ابا عبد الله بامر بقتل الزهراء
بنكته خروج الكا لا شديد وتواكبه رواية اسمعيل ابا عبد الله في كتابه
الذي صنع السجود ثم ما صلوا فلا خلافا للتكليف في حوزة قتلهم كالبغاة فاما الفاضل
والفرق بينهما من جهة الظاهر والحق اما الظاهر فانه الله تعالى امر بقتل البغاة بقوله
تعالى وان طائفتان من المؤمنين اتتوا الاية فمستلفا امر انك لا تقتل من الاعزة
بالاضمان المذكورين واما المعنى فانه اخبار حوزة يقتلوه بالامان وفي مستلثنا
فقالهم بغير ايام الله وكلمة وقال عبد الله ابن المبارك رحمه الله تعالى
• ولما اتت امة الجماعة جعلوا في حوزة • منه بغيره الذي يقتلون وانا
• كمن يدفع الله السلطان من مخطئ • في ديننا حوزة منه وديننا
• اول الخلافة لم تات من سبيل • وكان اضعفنا فيما لا قوا لنا
وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا بني احفظ على ما وصيك به امام عدل من مطلق
وابل واسد حظوم حوزة امام ظالم واما ظالم فليوم عتوقم خير من فتنه فكم
قال ابن الجوزي في الجاني من الامم المروفي واليه يحس القتل مع السلاطين التعريف
والعظيمة كما حكى حنبل في القول نحو ما ظلم باه لا يخافه فاما كان ذلك حوزة فتنه
ستعدك شرها الا غير لم يحز وان لم يخف الا على نفسه فهو جائز عن جمهور العلماء قال
والذي يراه الحق من ذلك لان المقصود ازالة المتكبر وحمل السلطان بانفسا عليه
على فعل المتكبر الذي يفعل المتكبر الذي قصد ازالة تلك الامم اجمل رحمه الله
السلطان فان سيفه مساويل وحصانه فاما ما جرى السلف من التمسك بالامر فانه
كانوا بها في سوية العلماء فاذا تبسطوا عليهم احتملهم في الغلب ولا حوزة طهر

عجل
عجل
عجل

قف